مغزى الانقلاب الافغاني ودلالته

أثار الانقلاب الافغاني الاخير ردود فعل عالمية واسعة لا زالت اصداؤها تتردد حتى اليوم ، وقد تعددت الزوايا التي من خلالها نظر المراقبون الى هذا الانقلاب ، ليس أقلها اهمية تلك المستندة الى موقع افغانستان الاستراتيجي وتوقيت الانقلاب مع نمو الردة اليمينية في شبه القارة الهندية والاحداث في القرن الافريقي واقليم شابا ...

اضواء خاصة سلطت على محاولة تعريف التغيير الذي حصل في السلطة السياسية في افغانستان : هل هو « انقلاب عسكري تقليدي » ، ام « ثورة وطنية ديمقراطية » انتهجت طريقا خاصا في احداث التغيير ؟

هذا التساؤل اعاد الى الاذهان التجربة التي خاضها الحزب الشيوعي السوداني في العام ١٩٧١ وكل الجدال الذي دار في حينها في اوساط القوى الديمقراطية والاشتراكية في العالم .

في البحث التالي الذي اعده الرفيق ابو عدنان ، والذي ننشره كوجهة نظر ودعوة للحوار ، محاولة لاجابة « نظرية » ، تسلط الاضواء مجددا حول الفارق بين « الانقلاب » و « الثورة » ، كما تثير المسألة الهامة المتعلقة بدور القوات المسلحة كأداة تغيير مساهمة ليس فقط في يد البورجوازية والبورجوازية الصغيرة ، ولكن في يد البروليتاريا كذلك ... وهو يطرح وجهة نظر في ضوء المقارنة بين « الانقلاب الافغاني والثورة الافريقية » .

(هيئة التحرير)

لا ريب في ان الحديث عن الاقتصاد الافغاني وعن درجة تطور القوى المنتجة ، وعن الاوضاع الاجتماعية وتركيبة المجتمع ونسبة القوى الطبقية وعلاقات الانتاج السائدة وعلاقات افغانستان الخارجية ... ان الحديث عن هذه الموضوعات امر على غاية الاهمية والضرورة في هذه الايام ، لانه يهدي الشيوعيين وكل الذين يهمهم فهم حقيقة التغيير الذي حصل في افغانستان ، ويساعدهم على تحديد مسار العملية التطورية وأفق الثورة التي يعيشها هذا البلد ...

كما ان الحديث عن مشكلة بلوشستان التي يتطرق لها الكتاب مشيرين الى انها ستكون احدى المصاعب التي سيحركها النظام الجديد ضد باكستان وايران قاعدتي حلف السنتو الاساسيتين ... ان الحديث عن هذه القضية مهم ايضا ، ليس من اجل اخافة باكستان وايران وتحريضهما وتنبيههما الى الخطر المتوقع ان يدهمهما ، كما يفعل الكتاب الحريصون على أمن الرجعية وهيمنة الامبريالية ، ولكن في سبيل الاسهام بتوضيح حق هذا الشعب في تقرير مصيره بغض النظر عما سيلحق بالشاه او بحاكم باكستان الجديد ... !!

ان الحديث عن مثل هذه الموضوعات هام ، ولكننا لن نتطرق اليه ، لعدد من الاعتبارات يتقدمها افتقارنا للمعلومات الكافية التي تسمح لنا بالخوض فيه، اولا، ولان حديثا كهذا، حتى في حال توفر المعلومات، لا يعدو عن كونه حديثا عن الماضي والحاضر الذي استلمته الثورة ، ومعنى ذلك اننا سنحتاج الى معرفة خطة الثورة للتغيير لكي نستخدم هذه المعرفة في سبيل مناقشة الخطة ومحاكمتها، ثانيا .

لذا فاننا مضطرون لان نقدم عرضا فكريا للتناقضات التي تحكم الثورة في البلدان المتخلفة ومنها ، ثورة الافغانية وتحدد افاق تطورها اللاحق ، من جهة ، وسنقوم بمحاولة لاستخلاص دلائل الاتجاه الجديد لسياسة الاتحاد السوفياتي الخارجية ، ومغزى استخدام الشيوعيين للمؤسسة العسكرية كأداة لاستلام السلطة ، وعلاقة ذلك كله بسياسة الوفاق الدولي ، من جهة ثانية .

واذا تحدثنا بلغة العناوين ، فسنتحدث عن تناقضات الثورة الوطنية الديمقراطية في البلدان المتخلفة ، وطابعها ، وقواها المحركة .

ان ضرورة افتتاح موضوع البحث بالكلام عن تناقضات الثورة تتجلى في كون بحثنا عن الحدث الافغاني بكليته ينطلق من اعتبار الانقلاب العسكري الذي اسقط عهد داود ، هو ثورة وطنية ـ ديمقراطية متصلة بالثورة الاشتراكية، ومحكومة بضرورة نقل المجتمع الافغاني الى صفوف البلدان الاشتراكية والشيوعية ، بحكم قيادة الحزب الشيوعي الافغاني لها ، لان هذا النمط من الثورات محكوم بالارتباط الوثيق باتجاهه التاريخي الحتمي الذي هو الاشتراكية والشيوعية .

ان البحث عن جذرية الانقلاب الافغاني وجديته ومغزى حدوثه ودلائله وانعكاسات افاق تطوره اللاحقة ، لا يمكن ان يكون مفهوما بدون هذا المدخل الفكري ، لذلك ينطلق البحث منه .

ولسنا بحاجة للقول ان موضوعات هذه المقالة قابلة للمناقشة ليس بسبب الجديد الذي تنطوي عليه ، فحسب ، وانما بسبب كونها مثار خلاف بين الكتاب والمفكرين العرب في الاساس ... !

تناقضات الثورة الوطنية ـ الديمقراطية في البلدان المتخلفة وطابعها

ان طابع الثورة الوطنية الديمقراطية في البلدان المتخلفة طابع انتقالي مؤقت ، بحكم طبيعتها المؤقتة الانتقالية هذه الطبيعة المحددة بمهمة الثورة التي تتلخص في ايجاد الاساس المادي ـ التكنيكي للثورة الاشتراكية التي تمثل الاتجاه الحتمي لها . اما لماذا ومتى حدث هذا التغيير في طبيعة الثورة ، فيمكن ايجاز الجواب بما يلي :

ان الثورة الوطنية الديمقراطية في البلدان المتخلفة لم تعد جزءا من الثورة البرجوازية العالمية ، بل انها اصبحت جزءا من الثورة البروليتارية العالمية . وقد تم هذا التحول بفعل ظروف انتقال الرأسمالية الى الامبريالية

واقتسام العالم الى مستعمرات خاضعة لسيطرة الدول الامبريالية الكبرى ، التي ادى تناحرها في سبيل اقتسام المستعمرات الى حدوث الحرب العالمية الاولى التي ايقظت شعوب البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة ، وفتحت عيونها على بشاعة الظلم الذي تخضع له فتحفزت للنضال ضد مستعمريها وظالميها ، وفي هذه الظروف العالمية جاءت ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى لتعطي هذه العوامل مضمونا جديدا تجسم في مثال حسي ملموس امام انظار تلك الشعوب وفتح طريقا واسعة للتطور الجديد الذي بدأت هذه المجتمعات تعيشه منذ ذلك التاريخ .

وبموجب طبيعة التطور الجديد وطبيعة الثورة التي تستقطب مسيرته ، اصبح طريق التطور الرأسمالي عاجزا عن تحقيق تقدم المجتمعات المستعمرة وشبه المستعمرة كما اصبح بموجب تلك العوامل كلها استمرار نجاح الثورة الوطنية الديمقراطية وبلوغها نهاياتها الحاسمة مقترنا بقيادة الطبقة العاملة وحزبها الشيوعي ، والتزام جميع طبقات الثورة ببرنامج الثورة المرحلي ، المستند الى ايديولوجية الطبقة العاملة ، الماركسية ـ اللينينية والذي يجسم الواقع الراهن وينطلق منه لاحداث التغيير الجذري في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وبسبب توفر هذه الشروط فان الثورة تسير نحو اتجاهها التاريخي الحتمي الذي هو الاشتراكية ، بنجاح من مرحلة الى اخرى سيرا يحدد طابعها وقواها المحركة في كل مرحلة من مراحل تطورها .

كون الثورة الوطنية الديمقراطية ، اصبحت جزءاً من الثورة البروليتارية العالمية ، فانها تجابه بمقاومة عنيفة من قبل القوى الرجعية ، والامبريالية العالمية . وتدخل مع هذه القوى بمعركة شرسة طويلة تتابع الثورة ابانها ضرباتها لاعدائها ، ويتابع الاعداء مقاومتها ورسم المخططات لتعطيلها عن مواصلة مسيرتها ، تمهيدا لاجهاضها بالاجهاز عليها او بحرفها عن طريقها الطبيعي . وكلما تقدمت الثورة في تحقيق مهماتها وانجاز اهدافها ، كلما توغلت بعيدا في طريق تسديد الضربات لاعدائها واضعافهم باجتثاث وجودهم ودوائر نفوذهم وركائزهم في مجتمعها .

ان اهم مهمة يتوجب على قيادة الثورة تحقيقها هي تعبئة كافة القوى المحركة للثورة . وتوفير الظروف الملائمة لنمو حركة الجماهير عامة وجماهير العمال والفلاحين الفقراء على وجه الخصوص . لماذا ؟ لان الجماهير هي اهم طاقة تتوفر للثورة في ايامها الاولى خاصة ، فهي القوة الانتاجية الاولى ، وهي المقاومة الشعبية ضد قوى الثورة المضادة وفوق ذلك كله ، فهي صاحبة المصلحة في الثورة وفي نجاحها بتحقيق اهدافها بالقضاء على الاعداء وبالتقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والايديولوجي والتكنيكي والثقافي وفي كل تقدم يساعد الجماهير على تحسين اوضاعها المعيشية وتطوير جوانب حياتها الاخرى والارتقاء بمستوياتها . على ان مهمة تعبئة الجماهير تتطلب من قيادة الثورة وهي تحرص معركتها مع اعدائها ، ان تبذل جهودا كبيرة من اجل توعية الجماهير بمصلحتها الطبقية بغية شحذ يقظتها ودفعها في عملية الصراع الطبقي والوطني ضد القوى المضادة للثورة . ان الخط البياني لعملية الصراع الطبقي والوطني ، وبالتالي يقظة الجماهير يجب ان يسير باستمرار نحو تغليب الاتجاه التاريخي الحتمي للثورة وذلك بتجميع كافة قوى الثورة اي العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة في المدن وكل العناصر والفئات الاجتماعية التي تسهم بالثورة وتكتسب بذلك الاسهام حقها في المشاركة وهذا امر هام لا بد من تحقيقه في المرحلة الاولى اذ على ضوئه تتحدد معالم وابعاد ومقاييس البرنامج الذي يتجنب عادة المس بمصالح كافة الطبقات والفئات الاجتماعية والعناصر المشاركة في الثورة في المرحلة الاولى ، على ان عملية التجميع هذه ليست غاية بحد ذاتها بقدر ما هي وسيلة لتمكين الثورة من بلوغ مرحلتها التالية التي هي الثورة الاشتراكية . لذلك فان عملية تجميع القوى الطبقية الوطنية تصبح موضع اعادة نظر بين فترة واخرى ، اما المقياس الذي تتحدد بموجبه هذه الاعادة ، فهي الخط البياني لتقدم الثورة وتطور قواها المنتجة وعملية الصراع الطبقي والوطني وما ينتج عنها من يقظة لدى اوسع الجماهير ، وبهذه الاعادة تقضي فئات اجتماعية واقتصادية وسياسية من ذلك التجمع اي من الحلف الاجتماعي الثوري ، وسوف تصل الثورة الى القضاء تماما على البرجوازية بكافة اشكالها ومراتبها ، وبذلك يتغير طابع الثورة بالتدريج من طابع برجوازي الى طابع بروليتاري .

هذه هي باختصار شديد طبيعة الثورة الوطنية الديمقراطية الجديدة التي تكون قيادة الطبقة العاملة لها ضرورة من ضرورات نجاحها ، وهذا هو طابعها الانتقالي . بيد ان تجربة ما يسمى ببلدان العالم الثالث (١) لم تتبع كلها خط السير هذا وحده بل جاءت كما هي طبيعة حركة التاريخ متعرجة غير مستقيمة .

واهم التواء في هذه التجربة هو عجز الطبقة العاملة وحزبها الشيوعي عن قيادة الثورة في بعض البلدان ولذلك رأينا نموذجين من نماذج الثورة الوطنية الديمقراطية في البلدان المتخلفة والقياس هنا هو طبيعة القيادة الطبقية التي يرتبط بها نجاح الثورة او فشلها .

فاذا كانت قيادة الثورة الوطنية الديمقراطية قيادة بروليتارية اشتراكية علمية ذات افق يتجاوز حدود الانقلاب الديمقراطي استطاعت ان تحقق الالتحام بينها وبين الجماهير يوما بعد يوم وتربح معركة اثر معركة وبذلك تسير الثورة محكومة بقانون وحدة وصراع الاضداد ، وبفعل هذا القانون الناجم عن تناقض المصالح بين قوى الثورة وقوى الثورة المضادة ، ينشأ اتجاهان يرتبطان بعلاقة جدلية تجعل كل منهما نافيا للاخر ، من جهة ومستقطبا للقوى المتضادة على الصعيدين الوطني والعالمي من جهة اخرى ، ومثال هذا النمط من الثورات، يتجلى بوضوح في فيتنام وكوبا وكوريا وغيرها من بلدان الديمقراطيات الشعبية.

اما اذا كانت قيادة الثورة الوطنية الديمقراطية قيادة برجوازية صغيرة ، او وطنية على وجه العموم، فبحكم ضيق افقها وكونه لا يتعدى حدود الاصلاحية والفكر المثالي فانها تعجز عن تحقيق الالتحام مع جماهير العمال والفلاحين الفقراء عجزا يخلق تباعدا تتسع هوته يوما بعد يوم وبذلك تسير الثورة محكومة بتناقضين : احدهما رئيسي والاخر ثانوي فترتبط بفعل الاول بعلاقة صراع مع الطبقات الرجعية المحلية والامبريالية ، ارتباطا يمكن قيادة الثورة

(١) ـ تسمية او مصطلح ـ العالم الثالث « فريدة » اطلقها الاستعماريون على بلداننا لكي يوهموننا بخصوصية مفتعلة ، نصدق معها ان مجتمعاتنا تمثل عالما ثالثا ، بين الاشتراكية والرأسمالية ، علما بان ليس هناك مقياسا علميا يمكن ان تصنف بلداننا بموجبه على انها « عالم ثالث » . ذلك ان اي مجتمع من المجتمعات تحدد طبيعته باسلوب الانتاج الذي يحكم الاتجاه الرئيسي لتطوره وبطبيعة اقتصاده والايديولوجية المعبرة عنهما ، لذلك تعتبر الفيتنام وكوبا مثلا ، بلداننا اشتراكية بينما لا يدخل اي من البلدان العربية ضمن هذا الاعتبار !...

من هنا ينبغي ان يكون تصنيف بلدان العالم ، بما فيها بلدان القارات الثلاث على اساس ان بعضها اشتراكية وان بعضها الاخر غير اشتراكية ، بمقياس طبيعة اسلوب الانتاج والاقتصاد والايديولوجية المعبرة عنها ، وان تحدد ان كانت مع الامبريالية او مع الاشتراكية من خلال موقفها السياسي المعبر والعاكس لطبيعة اقتصادها وطبيعة القوى الطبقية السائدة فيها .

محمد نور طرقي : الجيش كأداة في يد البروليتاريا ...